

اقتصاد

موازنة ٢٠١٧ لليوم الثاني على التوالي تحت قبة مجلس الشعب

مرجان: بذريعة الأزمة تم تأجيل قطع حسابات موازنات لأربع سنوات

الوطن

تابع أعضاء مجلس الشعب لليوم الثاني على التوالي تقديم مقترحاتهم وانتقاداتهم لمشروع موازنة العام القادم (٢٠١٧) وذلك ضمن جلسات مخصصة المناقشة البيان المالي لمشروع قانون الموازنة.

من جانبها أكدت رئيسة مجلس الشعب هدية عباس أن ما تقدم به أعضاء مجلس الشعب من مطالب ومقترحات هي حققة وعلى الحكومة أن تأخذ بها. إذ كان نواب هي حققة وعلى الحكومة أن تأخذ بها. إذ كان نواب هي حققة وعلى الحكومة أن تأخذ بها. إذ كان نواب هي حققة وعلى الحكومة أن تأخذ بها.

كما دعا إلى دعم الموازنة للبحث العلمي بشكل كبير وتأمين مباني جامعية للكليات الجديدة المحدث.

وقال النائب بطرس مرجان: «تم في العام الماضي إقرار موازنة قطع الحساب للعام ٢٠١٦ واركتنا



مخالفة دستورية تحت هذه القبة والأّن لدينا قطع حسابات للأعوام من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٥ ما يعني أنّ لدينا مخالفة دستورية جديدة. علماً أنّ هذا الموضوع مهم جداً باعتباره مؤشراً للأرقام التي ترد عن عمل الحكومة. والتأجيل جاء تحت ذرائع الأزمة».

لافتاً إلى أن عمل الحكومة يجب ألا يمنعها من تقديم ما يطلب منها في قطع الحساب. مشيراً إلى أهمية تقديم مؤشر حسابات عام ٢٠١٥ لتوضيح وضع مؤشرات الموازنة المقدمة للعام القادم.

وأشار إلى موضوع فرص العمل والشغافية وضروة العمل فيها «ويتقديري فإن ٦٠٥ ألف فرصة عمل هو رقم يبالغ فيه جداً لأنه من غير المنطقي أن نؤم الناس بأن الحكومة قادرة على إعطاء هذه الفرص

حاجاته الأساسية ومن ناحية الاستثمارات ليس هناك مشاريع مذكورة في البيان يمكن من خلالها تحقيق قيمة مضافة أو المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. ومع غياب هذين العاملين لن نستطيع النهوض بالاقتصاد في سورية وسيتبقى العجز متراكماً».

بدوره أشار النائب عباس صندوق إلى أولويات الحكومة كما وردت في البيان وهي تنشيط الدورة الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي، مشيراً إلى أن «هذا يعني إما أن تقدم مشاريع لخدمة الوطن تتعكس على المستوى المعيشي للمواطنين من خلال تأمين فرص عمل أو تحسين مستوى المعيشة أو تثبيت الأسعار. وهذه المسألة وردت بالبيان المالي بشكل غير واضح فهل فرص العمل المطلوبة لتأمينها هي لعاملين جدد أم لتثبيت العاملون الموجودين سابقاً. علماً أنّ هناك عقوداً كثيرة لم تثبت حتى تاريخه وقد تجاهلها البيان الحكومي».

كما دعا إلى دعم الموازنة للبحث العلمي بشكل كبير وتأمين مباني جامعية للكليات الجديدة المحدث.

وقال النائب بطرس مرجان: «تم في العام الماضي إقرار موازنة قطع الحساب للعام ٢٠١٦ واركتنا الماركة والمستورد وتاريخ الصلاحية. وأوضح المصدر أنه تم إرسال العينات إلى التحليل في مديرية الشؤون الفنية والجودة والمخابر التابعة لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، ووردت نتيجة التحليل بأن عينة الحليب مخالفة للمواصفات القياسية السورية لوجود مادة كيميائية تجعلها غير سالحة للاستهلاك البشري، وأن عينة الزبيب مخالفة للمواصفة القياسية السورية لجهة الصلاحية على حين كانت عينة الكاكاو مطابقة للمواصفة القياسية السورية.

وحسب المصدر تم تنظيم قضية جزائية بمخالفة الاستيراد تهرباً لبضاعة متنوعة لمادة حليب مجفف مسحوب الاسم بكمية ٢٩ طناً وكمية ٤ كغرامات من السكر، وكمية الكاكاو بكمية ٧٥٠ كيلو غراماً، وكمية إجمالية بلغت ٢٧,٣ مليون ليرة سورية ورسوم بلغت أكثر من ٢,١ مليون ليرة سورية وغرامات بجدها الأوصى الإصاى القانوني بلغت أكثر من ١٨٨ مليون ليرة سورية.

كما علمت «الوطن» عن قيام مديرية مكافحة التهرب بترصد سيارة محملة ببضائع، وذلك بناء على معلومات واردة إلى المديرية حول القيام بعملية تهريب بضاعة حليب

قاعجي: مساهمة الدولة في

الدعم الاجتماعي تراجعت

١٠٠ مليار ليرة منذ ٢٠١٣

عباس: ما تقدم به النواب من

مطالب ومقترحات هي حققة

وعلى الحكومة الأخذ بها

للمواطنين ونحن في ظل الحرب... لافتاً إلى أهمية أن تكون أرقامنا ولاسيما التي تتعلق بالمواطن شفافاً وواقعية».

بدوره رأى النائب عمار بكاش أن ما رصده الحكومة للقطاع الاقتصادي غير كاف، مشيراً إلى أهمية التوجه نحو المشاريع الإنتاجية ودعم القطاع الزراعي والصناعي.

كما دعا النائب ريمون هلال إلى إعادة منح القروض بسقوف كبيرة للمشاريع الاستثمارية والمشآت الصناعية والتجارية بما يوفر فرص عمل جديدة.

هذا وأكد بعض النواب أهمية دعم المشاريع السياحية والصغيرة وتشجيع المستثمرين على إقامة مشاريع جديدة والعمل على إعادة إقلاع الأعمال والصناعات المتضررة والتنسيق بين وزارتي المالية والعمل لإنهاء مسألة البضائع المتروكة والمضادة والمجزرة في ساحات المرافئ بما يعود بالإيرادات على الدولة.

بينما دعا النائبان طريف قوطر و محمد بشير شرجي إلى إيلاء الشباب والرياضة الاهتمام اللازم وضبط الاتفاق العام في الوزارات ودعم مشاريع الطاقة الشمسية.

من أرقام موازنة ٢٠١٧:

٢٢٨,٤ مليار ليرة مخصصات المحافظات ٤٣,٤٪

منها للاذنية وحلب وطرطوس وريف دمشق

قُدّر مشروع موازنة عام ٢٠١٧ بمجموع فرص العمل الجديدة ٥٦٤٩٩٦ فرصة، موزعة على ٢٣٣٠٠ فرصة عمل في القطاع الإداري، ٢٣١٩٩ فرصة عمل في القطاع الاقتصادي، وذلك من خلال تقديرات بيانات الوزارات والإدارات والمؤسسات والوحدات الإدارية للشواغر والملاكات المتوافر لديها، وكذلك التعيينات بدل المرحبين ونتيجة الظروف الراهنة. وحسب بيان الحكومة حول موازنة ٢٠١٧ (حصلت «الوطن» على نسخة منه)

فإن الاعتمادات المرصودة للخدمه الصحية كافة في الموازنة بلغت ما مقداره ١٨٧,٨٧ مليار ليرة سورية، أي ما نسبته ٨٣,٦٪ من إجمالي الاعتمادات المرصودة للخدمات التربوية كافة ٢٢٢,٨٤ مليار ليرة سورية، أي ما نسبته ١٠,٢٦٪ من إجمالي اعتمادات الموازنة. وبلغت الاعتمادات المرصودة للخدمات التربوية كافة ٢٢٢,٨٤ مليار ليرة سورية، أي ما نسبته ١٠,٢٦٪ من إجمالي اعتمادات الموازنة. وبلغت الاعتمادات المرصودة للخدمات الاجتماعية من صحة وتربية وتعليم عال ما مقداره ٥٠٦,٥٩ مليارات ليرة سورية ما نسبته ٢٢,٤٢٪ من إجمالي اعتمادات الموازنة للعام ٢٠١٧. وبلغ إجمالي الاعتمادات المرصودة لمجالس المحافظات والمجالس المحلية ٢٢٨,٣٩ مليار ليرة سورية، كانت نسبة ١,٩٩٪.

.. و«التموين»: الحليب المجفف في الأسواق

معظمه مهرب وأسعاره مرتفعة

أسعار الحليب المجفف لدى الوزارة بين أن لكل نوع من الحليب سعراً مختلفاً يرتبط بسعره العلمي ودراسة بيانات تكاليفه الموثقة والمقدمة من التاجر أو المستورد على حين تتراوح نسب الأرباح المسموح بها من الوزارة ما بين ١٠-١٪ للحليب خالي الدسم على حين هي ٧ و ٥٪ للحليب كامل الدسم حيث ٧٪ مخصصة للبيع المفرق و ٥٪ للبيع بالجملة.

وأطلعت «الوطن» على دراسة سريّة أجريت لضرباء مقدمة لتسعين حليب من ماركة معروفة تقرّر فيها سعر مبيع «الكيس» من وزن ٩٠٠ بـ ٤٣٠ ليرة، وفي متابعة «الوطن» أوضح أحد الكوالم المستوردين لمادة الحليب المجفف أن إجراءات استيراد الحليب تخضع لتعليمات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لجهة منح موافقات الاستيراد وأن التأخير الذي يحصل في منح هذه الإجراءات يؤدي إلى حدوث انقطاع لتوافر المادة أو نقص في السوق المحلية يتم سده عبر التهريب رغم أن هذه المادة لا بد أن تكون مراقبة لضمان سلامة مواصفاتها وطالب أن تعمل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على فتح استيراد المادة بشكل ميسر وبغبي بالعرض لتغطية احتياجات السوق المحلية.

عبد الهادي شباط

علمت «الوطن» عبر متابعة ميدانية أجرتها حول مادة الحليب المجفف أن نسبة واسعة من هذه المادة دخلت إلى البلد عبر التهريب وتباع بأسعار مخالفة ومرتفعة وهناك فارق سعري كبير بين نوع وآخر تبعاً للماركة.

وفي تصريح لمصدر مسؤول في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك التقت به «الوطن» أكد أن نسبة كبيرة من مادة الحليب المجفف المتوافرة في السوق هي مهربة وأسعارها مرتفعة ومخالفة، وأن الوزارة تتابع ضبط المخالفات لهذه المادة وتتشدّد في التعامل مع مثل هذه المخالفات لكونها تعتبر مادة غذائية مهمة ومعظم استهلاكها يكون من الأطفال.

وإن سبب دخول هذه المادة عبر التهريب والطرق غير القانونية أوضح أن هناك حالة خلل في السوق المحلية بين العرض والطلب لهذه المادة وأن الكميات المتوافرة والمعروضة في الأسواق لا تلبّي كامله احتياجات المواطنين ما خلق بيئة ملائمة لتوفير المادة وتصرفها بطرق غير شرعية. وعن حجم الكميات المستوردة لهذه المواد أكد أن الوزارة سحرت منذ شهر حزيران الماضي نحو ٤٠ إجازة استيراد وعن

مكافحة التهريب تضع يدها على حليب

بودرة غير صالح للاستخدام البشري



وعبوات زيوت بدائل لزبدة الكاكاو. وقامت عناصر مكافحة التهريب بعد التريسد بتوقيف السيارة وضبطها وحجز البضاعة مع السيارة، لدى المديرية، وتم ضبط ٧٩٠ كيس حليب بودرة بوزن ٢٥ كيلو غراماً للكيس الواحد، مشيراً إلى أنه تم وضع الحليب ضمن أكياس ورقية مشابهة لأكياس حليب تم استيرادها سابقاً بموجب بيانات نظامية وتم وضعها بالاستهلاك المحلي. إضافة إلى ضبط ٨٦٥ كرتونة من

رد

الاقتصاد، توضح: الوكلاء والمستوردون تعرضوا إلى مظالم أو أضرار من الشركات الأجنبية

كان الرد: تعرض قطاع الكوالم والمستوردين أو غيرهم نتيجة الأزمة إلى مظالم أو أضرار من قبل الشركات الأجنبية الوضع في الدول الأجنبية كالغلق للسفارات أو أي ضرر أو ظلم أو عقبات يستدعي الشكوى التوجه إلى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية التي تعمل ما في وسعها لتليلل العقبات وفق القوانين والأنظمة النافذة والوزارة على استعداد لتلقي أي شكاوى ومعالجة أي مظالم قد تلحق بأي قطاع وفق القوانين والأنظمة النافذة وخاصة القانون/ ٢٤ لعام ٢٠٠٨. وحول وجود تأخير في استصدار بطاقات العمل لغير السوريين. الرد: استصدار بطاقات العمل لغير السوريين يعود لوزارة العمل وقد أيدت الإجابة موظفة من وزارة العمل كانت من بين الحضور حيث بينت أن التأخير بوزارة العمل يعود لمخاطبة الجهات المحلية للتأكد من عدم وجود كفءات محلية من الاختصاص المطلوب نفسه قبل إصدار بطاقة العمل لغير السوريين.

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المكتب الصحفي

إشارة إلى ما نشر في صحيفتكم بتاريخ ٢٠/١٠/٢٠١٦ تحت عنوان (تصريح مفاجئ لـ«الاقتصاد» من العديد من التجار والمستوردين في الأزمة).

وردنا كتاب غرفة تجارة دمشق رقم ٨٢٢/١٠/٢٠١٦ تاريخ ١٠/١٠/٢٠١٦ المتضمن طلب تسمية مرشحين من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للحدّث عن موضوع (تسجيل الوكالات والشركات الأجنبية) وذلك يوم الأربعاء الموافق ١٩/١٠/٢٠١٦ خلال ندوة الأربعا التجارية التي تعقدها الغرفة أسبوعياً.

تم إعلان غرفة تجارة دمشق بموجب كتابنا رقم ٥١٩٠/٢٥١٢/١٠/٨ تاريخ ١٠/١٠/٢٠١٦ بتسمية كل من السيد مصطفى عتابا معاون مدير التجارة الخارجية والسيدة سوسن كور رئيس دائرة الوكالات والشركات الأجنبية للمشاركة بالندوة المذكورة.

تم إعداد عرض تقديمي حول أهم مواد القانون/ ٢٤ لعام ٢٠٠٨ الخاص بتسجيل الوكالات والشركات الأجنبية من قبل السيد مصطفى عتابا.

مؤسسة المعارض تدرس: الجائزة الكبرى لليانصيب إلى ٨٠ مليون ليرة بدلاً ٥٠ مليوناً

الوطن

ولفت كرتلي إلى توقف المعارض الخارجية التي تقسمها المؤسسة نتيجة الأزمة وضغط إنفاق القطع الأجنبي منذ عام ٢٠١١ وإن المؤسسة تعمل حالياً على التحضير للمشاركة في معرض هافانا الدولي المزعم إقامته خلال الفترة بين ١٠/٣ لغاية ١١/٤ للعام ٢٠١٦ المحلي والتعاون مع هيئة تنمية ودعم الإنتاج المحلي والصادرات واتحاد المصدرين السوري وتلتف المؤسسة ١٢ طلباً لإقامة معرض خارجي ووافقت وزارة الاقتصاد على ثمانية طلبات لإقامة معارض سورية خارجية لشركات تنظيم معارض خاصة بناء على اقتراح المؤسسة.

وعلى سعيد المعارض الداخلية أشار كرتلي إلى أن المؤسسة تتابع منح الموافقات والإشراف على إقامة المعارض التخصصية ومهرجانات التسوق والبازارات التي تنظم من مختلف الجهات العامة والخاصة في مختلف المحافظات وقد ورد إلى إدارة المؤسسة ١٣٥ طلباً للحصول على الموافقة منذ

تدرس المؤسسة العامة للمعارض والأسواق رفع قيمة الجائزة الكبرى لليانصيب من ٥٠ مليون ليرة سورية إلى ٨٠ مليوناً. كما زادت الخطة الاستثمارية المؤسسة نصف مليار ليرة سورية، من مبلغ ١,٥ مليار هذا العام إلى ٢ مليار للعام القادم.

وضمن هذا الإطار بين مدير المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية فارس كرتلي في تصريح ل«الوطن» أن المؤسسة نفذت خطة لليانصيب الربع الثالث من العام الجاري بنسبة ١٠٠٪. مضيفاً أن إدارة المؤسسة تتابع استثمار صالات مدينة المعارض عبر تأجيرها كاستودعات ومنشآت إنتاجية وصناعية ما ساهم في إيجاد بدائل للمؤسسات المتضررة وإعادة عملية الإنتاج ضمن مدينة المعارض وتسعى كذلك إلى تشجيع إقامة المعارض على أرض مدينة المعارض على طريق المطار بشكل دائم.